S/2012/424

الأمم المتحدة



Distr.: General
11 June 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أندرس فوغ راسموسن، ويحيل بها تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان يشمل الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر المرفق).

(توقيع) **بان** كي - مون



12-36909 (A) 180612 180612

المرفق

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى الأمين العام

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ٢٠١١ (٢٠١١)، أرفق طيه تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يشمل الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر الضميمة). وأرجو ممتنا إطلاع مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أندرس فوغ **راسموسن**

الضميمة

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - وفقا لما يقتضيه قرارا مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ٢٠١١ (٢٠١١)، يطلع هذا التقرير الأمم المتحدة على التقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بلغ مجموع قوام القوة الدولية ٩٦١ ١٢٨ فردا مقدمين من جميع البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وعددها ٢٨، ومن ٢٢ بلدا من البلدان غير الأعضاء فيها. وتكرر منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية دعوتهما المزيد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم لهذه البعثة الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة من خلال توفير مستشارين ومدربين لقوات الأمن الوطني الأفغانية وزيادة الدعم المالي المقدم إلي قوات الأمن الأفغانية، ودعم قطاعي الحوكمة والتنمية المدنيين.

٢ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تكبدت القوة الدولية خسائر بشرية بلغ مجموعها ٧٣١ فردا، من بينهم ٥٣ فردا قتلوا في العمليات الحربية و ٦٤٢ فردا أصيبوا بجراح فيها إضافة إلى ٣٦ حالة وفاة غير متصلة بالمعارك.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عدد الحوادث الأمنية المبلغ عنها متسقا مع التوجهات الفصلية، ولو أن مستوياتها انخفضت مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. ومن المرجح أن انخفاض هذه المستويات يُعزى إلى طقس فصل الشتاء (الذي شهد تراكما عاديا في الكتلة الثلجية أو زائدا عن المألوف بقليل)، وإلى قدرات قوات الأمن الأفغانية الآخذة في التحسن، والوتيرة المرتفعة التي حافظت عليها القوات الأفغانية والقوة الدولية في تنفيذ العمليات. و لم يتمكن المتمردون من استعادة ما فقدوا من مناطق نفوذهم غير أنهم احتفظوا، رغم ما تكبدوه من خسائر، بقدرتهم على الصمود وبواقعيتهم. وفي المناطق الجغرافية التي انتقلت إلى سيطرة الحكومة، أثبتت قوات الأمن الأفغانية أنها قادرة على المحافظة على الحالة الأمنية بل وعلى المضي في تحسينها. وقد تجلى التقدم الذي أحرزته القوات الأفغانية بوضوح أثناء هجمات المتمردين في كابل يوم ١٥ نيسان/أبريل. ورغم أن هذه الهجمات استقطبت اهتماما إعلاميا كبيرا في جميع أنحاء العالم، فإنها لم تكن فعالة من المنظور العسكري.

وكما أعلن قائد القوة الدولية، استجابت قوات الأمن الأفغانية للهجمات بسرعة وكفاءة مهنية، واتخذت تدابير مضادة قادها ونسقتها بحكمة وبمساعدة محدودة جدا من القوة الدولية.

٤ - ومن الأحداث البارزة الأخرى التي شهدها الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) في ٢٠ شباط/فبراير، تسبب امتهان مصاحف ومواد دينية إسلامية في مرفق الاحتجاز التابع للولايات المتحدة في مقاطعة باروان في اندلاع مظاهرات عنيفة وواسعة النطاق في جميع أرجاء البلد. ورغم أن القوة الدولية لم تكن مسؤولة عن عملية الإحراق هذه، فقد أعربت فورا عن أسفها للشعب الأفغاني وكررت أنه ما من شيء في المهمة المنوطة بها يُقصد به الإساءة إلى الإسلام أو تدنيس القرآن الكريم. وكان مجمل أداء قوات الأمن الأفغانية في التعامل مع رد الفعل العام جديرا بالثناء؛

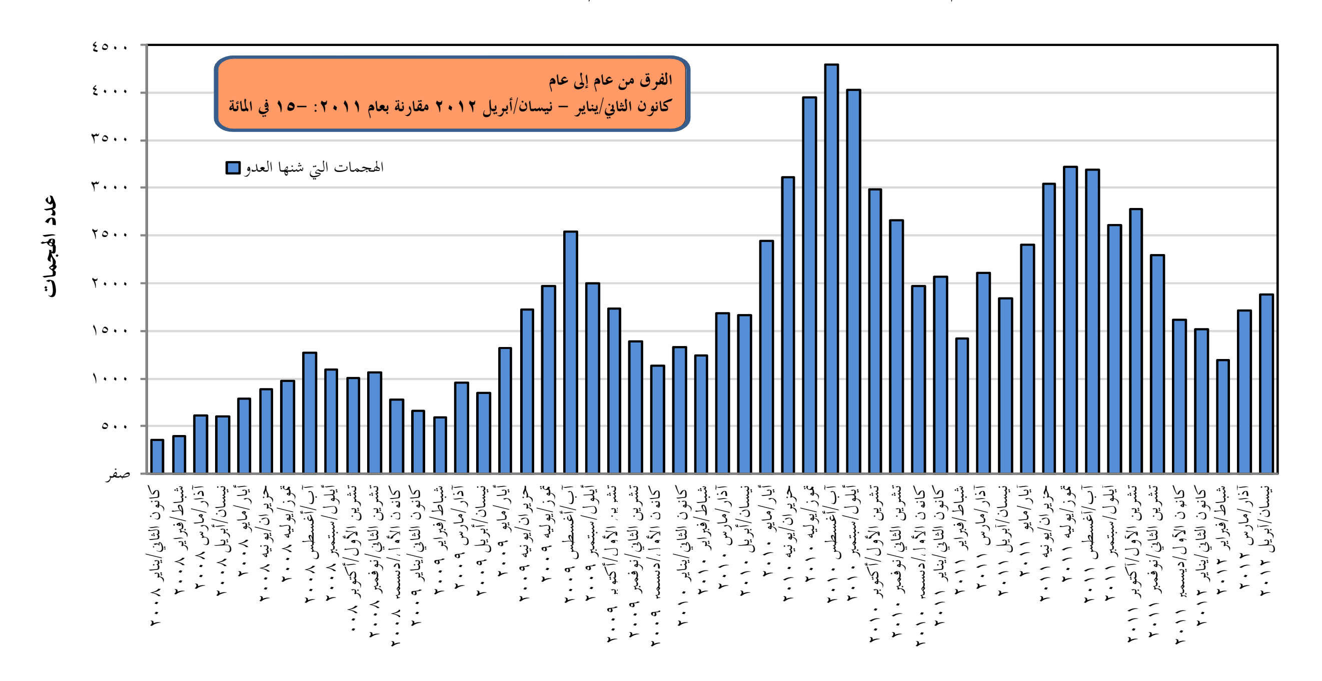
(ب) في ٧ نيسان/أبريل، ناقش المجلس المشترك للتنسيق والرصد مسألة حجم قوات الأمن الأفغانية وهيكلها في المستقبل، واتفق على أن التحليل الأولي يبين أن تمويلا سنويا قدره ٤,١ بلايين دولار، يشمل موارد من حكومة أفغانستان ومساهمات من المجتمع الدولي، سيكون كافيا للمحافظة على قوة أمن أفغانية قادرة على توفير ما يكفي من الأمن لمواجهة التهديدات المنظورة. وحسبما حدده المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان، يتوخى النموذج الأولي لقوة الأمن الأفغانية في المستقبل أن يكون قوامها ٥٠٠ ٢٢٨ فرد. وسيخضع هذا العدد وغيره من افتراضات التخطيط للمراجعة وفقا للظروف السائدة على أرض الواقع ومن خلال التراضي بين أفغانستان والمجتمع الدولي؛

(ج) في أعقاب توقيع الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة أفغانستان على مذكرة تفاهم تنقل إلى القوات الأفغانية قيادة جميع مهمات العمليات الخاصة التي تنفذ في أفغانستان وتشترك فيها قوات أمريكية، تقرر تطبيق المبدأ نفسه على العمليات الخاصة للقوة الدولية. وفي المستقبل، سيتولى الموافقة على العمليات الخاصة فريقُ تنسيق العمليات الأفغاني، وستضطلع بتنفيذها القوات الأفغانية وفقا للقوانين الأفغانية؛

(د) في ١٤ نيسان/أبريل، قام الرئيس كرزاي رسميا بتعيين صلاح الدين رباني (وهو ابن برهان الدين رباني، الرئيس السابق للمجلس الأعلى للسلام، الذي قُتل غيلة) رئيسا جديدا للمجلس.

الحالة الأمنية

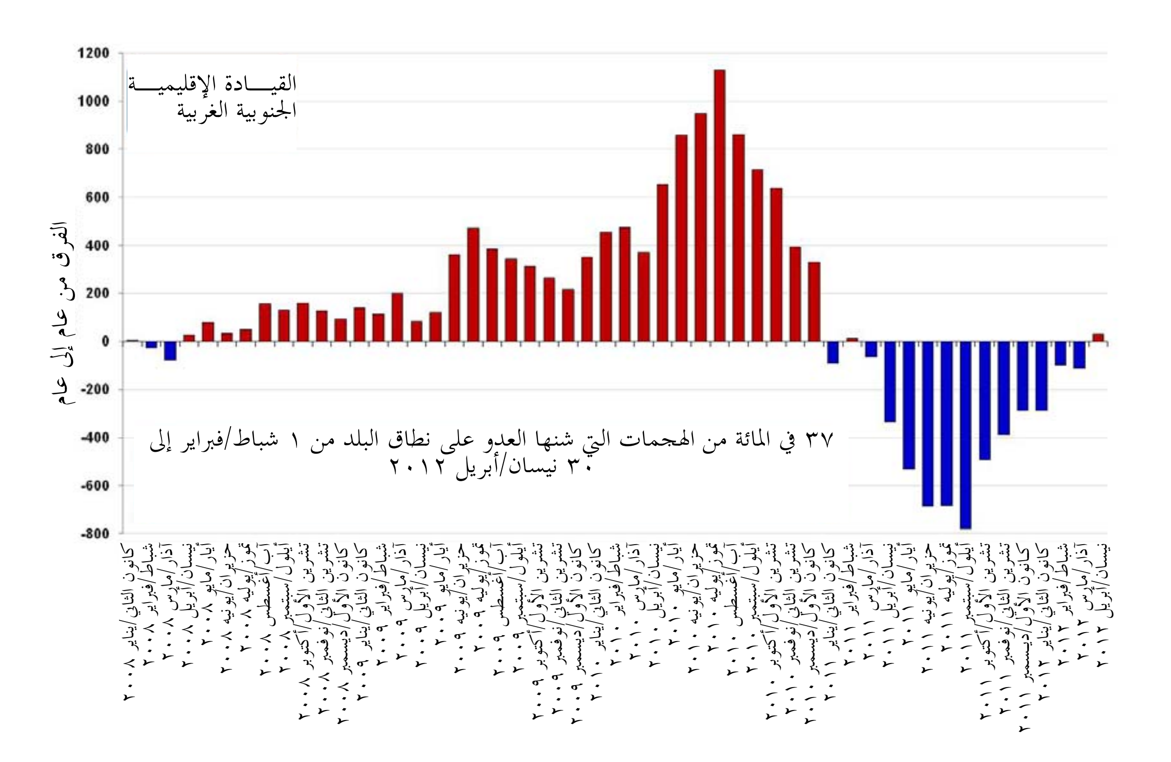
٥ - تراجعت مرة أخرى الهجمات التي يشنها العدو حيث شهدت انخفاضا بنسبة ١١ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١١. وباءت بالفشل عموما الجهود التي بذلها المتمردون للاستمرار في العمليات طول فصل الشتاء بتنفيذ الهجمات ومحاولات الاغتيال الملفتة للانتباه، وذلك بفضل تضافر عمليات قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية. وإضافة إلى ذلك، عاد طقس فصل الشتاء إلى ما كان مألوفا بعد عدة سنوات من الاعتدال، مما كان له أثر على نشاط المتمردين. ويعكف المتمردون حاليا على التحضير لموسم القتال القادم وعلى حماية مصادر إيراداتهم المتوقعة المرتبطة بحصاد هذا الموسم من الخشخاش.



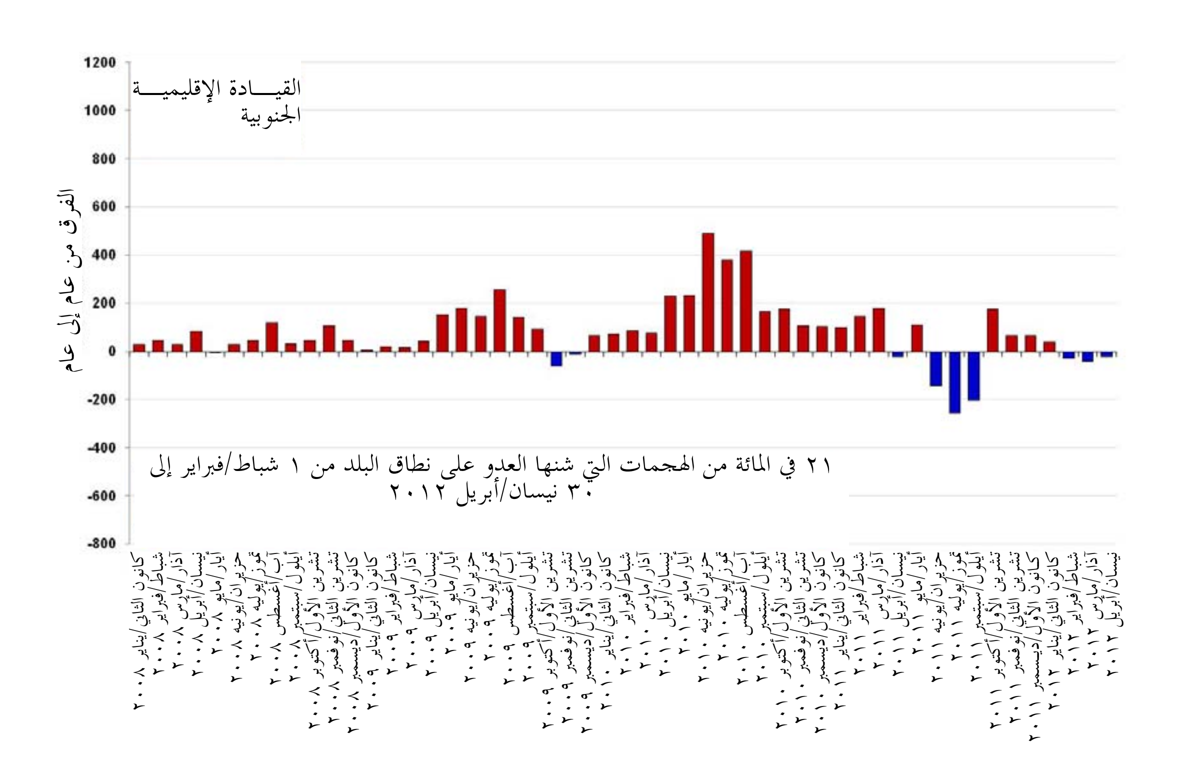
٦ - وواصل المتمردون إعطاء الأولوية لاستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة اجتنابا للاشتباكات المباشرة. وستتواصل محاولات اغتيال المسؤولين الحكوميين من أجل تعطيل قدرة الحكومة على الاضطلاع بالحوكمة الفعالة والتشكيك في تمكنها من توفير الأمن في صفوف السكان الأفغان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت نسبة ٦٧ في المائة من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين تعزى إلى تفجير المتمردين الأجهزة المتفجرة المرتجلة على نحو عشوائي. وقد عُثر على نحو ٧٠ في المائة مما زرعه المتمردون من الأجهزة المرتجلة والألغام وتمت إزالتها.

٧ - أما على الصعيد الإقليمي، فيرد فيما يلي وصف للحالة الأمنية:

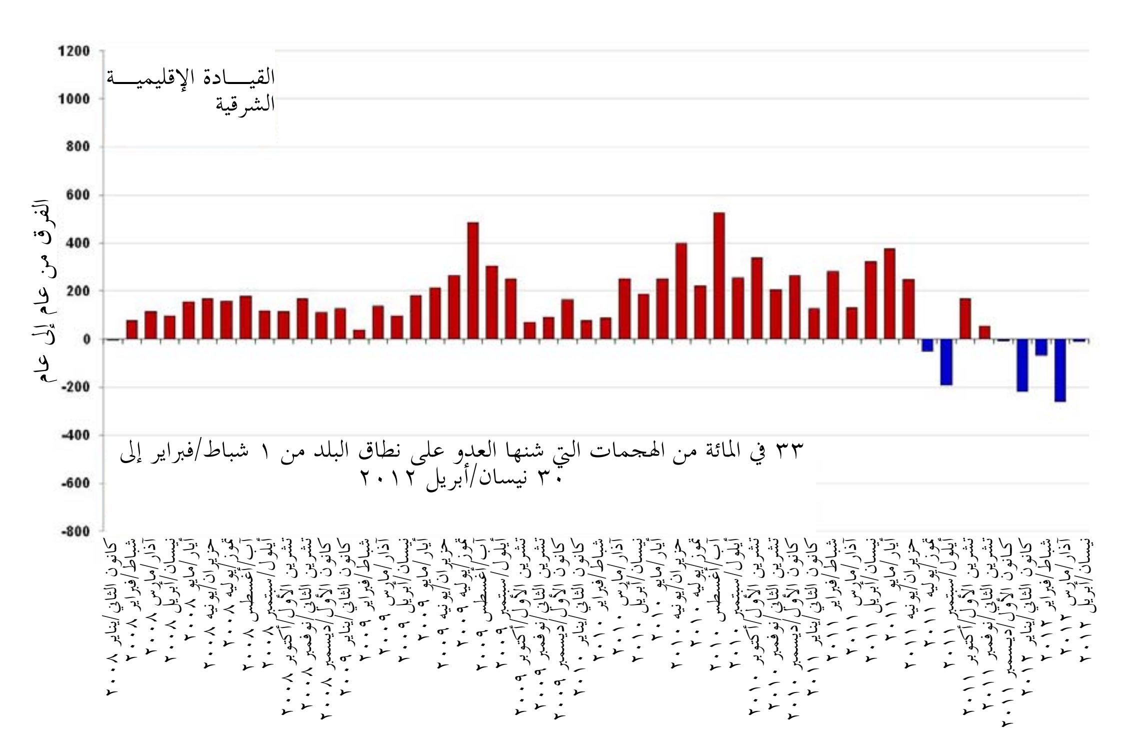
(أ) القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية - انخفضت الهجمات التي شنها العدو في الفترة المشمولة بالتقرير بنسبة ٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. وتواصل قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية السعي لتوسيع نطاق الدائرة الأمنية لتشمل المناطق الواقعة في شمال مقاطعة هلماند وجنوبها. ويركز المتمردون على الدفاع عن ملاذاتهم الآمنة في مقاطعة هلماند، وعلى النشر المسبق للمقاتلين استعداداً لموسم القتال القادم، وحماية مصادر الإيرادات المتوقعة المرتبطة بحصاد الخشخاش. ويركز المتمردون أيضا على مجابهة الجهود التي يقودها حكام المقاطعات للقضاء على تجارة المخدرات. وقد أسفر تضافر جهود قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية عن إلحاق خسائر بالمتمردين وقصور في النواحي المالية واللوجستية مما سيضطرهم إلى اعتماد أسلوب الاقتصاد في استخدام القوة للحفاظ على قدرتهم القتالية. وهم لا يزالون قادرين على شن هجمات معقدة وعلى ممارسة الترهيب لتقويض ما تبذله الحكومة من جهود في مجالي الأمن والحوكمة؛



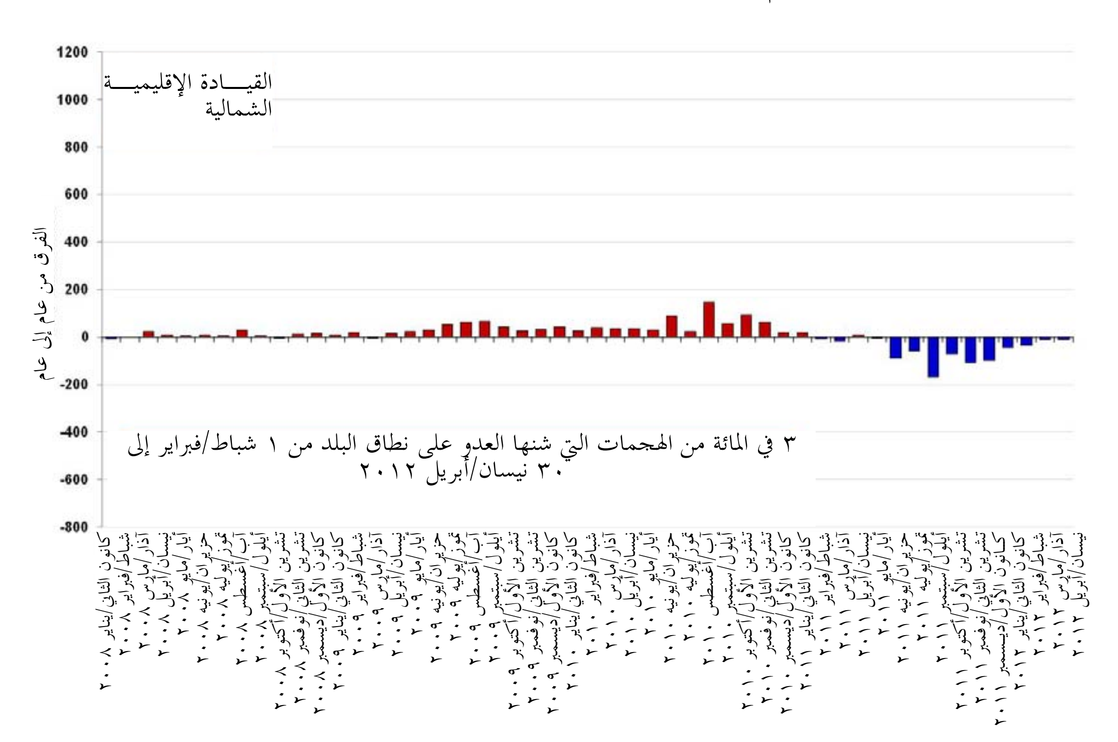
(ب) القيادة الإقليمية الجنوبية – انخفضت الهجمات التي شنها العدو في الفترة المشمولة بالتقرير بنسبة ٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. وقد حاول المتمردون في منطقة القيادة الإقليمية الجنوبية استعادة نفوذهم والاستيلاء مرة أخرى على الملاذات الآمنة التي خسروها واسترداد حرية الحركة إلا أن جهودهم أحبطت بسبب تحسن قدرات قوات الأمن الأفغانية ونجاح عمليات القوات الأفغانية والقوة الدولية. وكانت الحوادث الأمنية مشابهة لتلك التي حصلت في الفترة نفسها من عام ٢٠١١، من قبيل التفجيرات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة التي استهدفت قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية وعمليات الاغتيال المتزايدة لمسؤولين في القوات الأفغانية والحكومة المنفذة جميعها لتقويض المكتسبات الأمنية والحد من قدرة الحكومة على بسط سلطتها. ولا تزال مقاطعة قندهار، ولا سيما مدينة قندهار، المحور الرئيسي لما يبذله الطالبان من جهود من أجل استعادة هيمنتهم على الأهالي؛



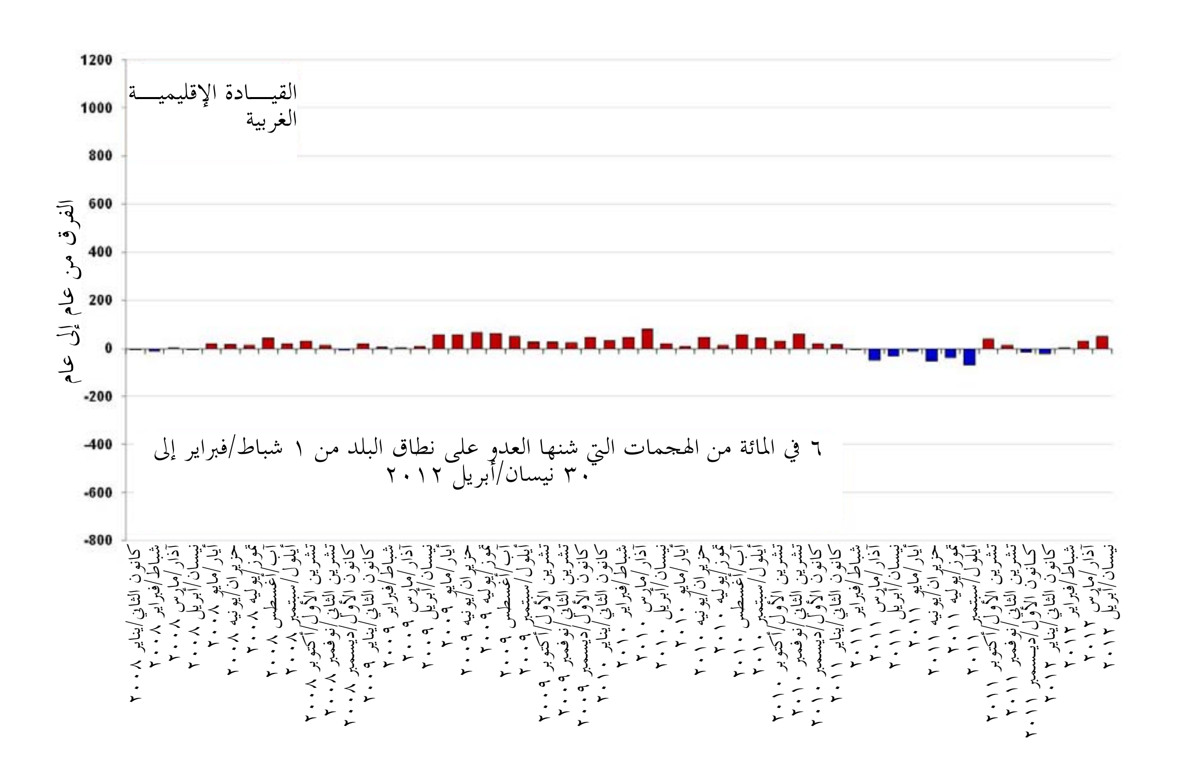
(ج) القيادة الإقليمية الشرقية – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت أكثر المناطق المأهولة بالسكان في أفغانستان تراجعاً في الهجمات التي شنها العدو بنسبة ١٨ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١١. ولا تزال القيادة الإقليمية الشرقية تشهد تراجعاً طفيفاً في مستوى أنشطة المتمردين وفق الاتجاه السائد على نطاق البلد. وقد يكون التناقص في أعداد الهجمات التي شنها المتمردون نتيجة مباشرة لتركيز عمليات قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية في المناطق الحدودية. وعلى الرغم من إحراز هذا التقدم، فقد تمكن المتمردون من الحفاظ على حرية الحركة، والقدرة على شن هجمات فعالة في المنطقة. وتميز نشاط المتمردين بالتعاون بين عدد من الجماعات المتمردة المستقلة التي لكل منها مخططه الخاص. وتركز عمليات قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية على طرق الإمدادات لوقف تدفق المقاتلين والمعدات من باكستان وبالتالي عرقلة عمليات المتمردين. وقد تحسن التعاون بين قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والجيش الباكستاني في هذا الربع من العام، وسيظل هذا التعاون حاسم الأهمية في المعركة ضد المتمردين إذ أن الملاذات في باكستان لا تزال توفر للمتمردين أماكن آمنة تتيح لهم التخطيط لعملياتهم في أفغانستان وتنسيقها وتيسيرها انطلاقاً منها؛



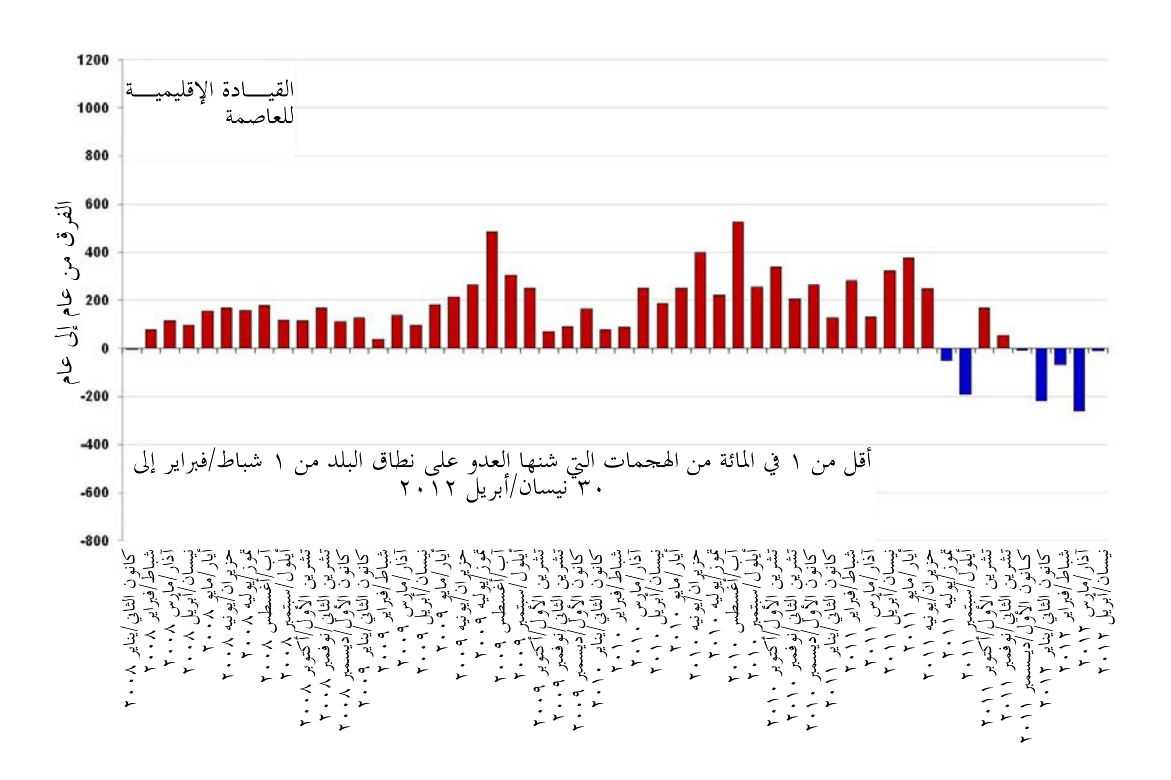
(د) القيادة الإقليمية الشمالية – شهدت القيادة الإقليمية الشمالية انخفاضاً في عدد الهجمات التي شنها العدو خلال أحد عشر شهراً متتالياً. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، انخفضت هذه الهجمات بنسبة ٢٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. واستمر الاتجاه نحو انخفاض نشاط المتمردين في القيادة الإقليمية الشمالية في هذا الربع الأخير. ونظراً إلى عدم توافر القدرات وظروف الشتاء القاسية، تجنب المتمردون الاشتباك المباشر مع قوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وركزوا على شن هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ضد مسؤولين في قوات الأمن الأفغانية والحكومة وتنفيذ عمليات اغتيال ضدهم. وعقب امتهان مواد دينية في قاعدة باغرام الجوية في شباط/فبراير ٢٠١٢، شهدت القيادة الإقليمية الشمالية ثاني أكبر عدد من المظاهرات، وكانت المظاهرات قد اندلع معظمها في منطقة القيادة الإقليمية الشرقية. ولا يزال المتمردون موجودين ونشطين في مناطق محددة مثل مقاطعات فرياب وبغلان وباداخشان، وهم يركزون على حماية الملاذات الآمنة.



(هـ) القيادة الإقليمية الغربية – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الهجمات التي شنها العدو بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. وقياسا إلى خط أساس متدنٍ جداً، لا يزال مستوى الهجمات التي يشنها العدو في منطقة القيادة الإقليمية الغربية على انخفاضه الثابت. ويحاول المتمردون الحفاظ على ملاذاهم الآمنة الحالية حيث إنهم تكبدوا خسائر كبيرة أفقدتهم النفوذ والسيطرة على العديد من المناطق أثناء موسم القتال السابق. وسيستمر ازدياد أعمال التمرد مع تحسن أحوال الطقس وقبل بدء موسم حصاد الخشخاش؛



(و) القيادة الإقليمية للعاصمة – تشهد القيادة الإقليمية للعاصمة التي دخلت العملية الانتقالية على نحو كامل، أقل عدد من الهجمات بين القيادات الإقليمية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، حصل تراجع طفيف في الهجمات التي شنها العدو بسبب تحسن قدرات قوات الأمن الأفغانية ورداءة الطقس في فصل الشتاء. وكانت الهجمات التي شهدتها كابل في ١٥ نيسان/أبريل أهم الأحداث التي وقعت أثناء هذه الفترة. وعلى الرغم مما حققته القوات الأفغانية من نجاحات، ستظل كابل هدفاً أساسياً لعمليات المتمردين بسبب الاهتمام الإعلامي والسياسي الكبير الذي يمكن أن تستقطبه الحوادث في العاصمة.



قوات الأمن الوطني الأفغانية

٨ - خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حافظت قوات الأمن الأفغانية على زيادات مطردة في قوامها الإجمالي وهي ماضية حسب المخطط نحو بلوغ قوامها النهائي المستهدف والمقرر بعدد ٠٠٠ ٣٥٢ عنصر بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. والغرض من هذا القوام المستهدف توفيرُ الأمن في جميع أنحاء أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وهو مصمَّمٌ لإتاحة تعزيز مكتسبات القوة الدولية للمساعدة الأمنية والانتقال الناجح للأمن إلى القيادة الأفغانية. وتحقيقا لهذه الغاية، أظهرت القوات الأفغانية قدرة متزايدة على مزامَنة عملياتها الأمنية في جميع أنحاء أفغانستان وعلى ضمان الأمن في مناطق تمت فيها العملية الانتقالية بالفعل بقدر أقل من الدعم المباشر من القوة الدولية. وكما ذكر في التقارير السابقة، فإن التأهيل المهني لقوات الأمن الأفغانية جار بوتيرة عالية لتعزيز تولي القيادة الأفغانية زمام الأمن وكفالة فعالية القوات.

٩ - وتتحسن القدرات المؤسسية لقوات الأمن الأفغانية تحسناً مطرداً. وقد طرأت تحسينات على إعداد القادة، وتدريب المدربين، ومستويات محو الأمية، والتجهيز بالمعدات، وعلى الانتقال المؤسسي (للأنشطة التي خضعت للعملية الانتقالية أو ستخضع لها) من بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان إلى وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. ومن الإنجازات الملحوظة أثناء هذه الفترة إعداد عملية ناويد ١٣٩١ وتنفيذها، وهي أول خطةٍ لحملة يعدها الأفغان لكي تنفذها قوات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل الجهود حالياً للحد من تناقص عدد أفراد القوة ولمعالجة النقص الكبير في عدد ضباط الصف.

١٠ - ويتسم التطوير المستمر لنظام تنسيق الأمن الوطني، وخاصة من خلال مراكز تنسيق العمليات، بالأهمية بالنسبة لضمان التنسيق بين جميع القوى الأمنية على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد المقاطعات. وعلى الرغم من أن قوات الأمن الأفغانية تكتسب ببطء قدرةً على التفاعل مع الأحداث غير المتوقعة، فقد أظهر ردُّها على هجمات المتمردين في كابل في ١٥ نيسان/أبريل تنامي قدرتها هذه. وبالمثل، فإن قدرة القوات على التخطيط لحفظ الأمن في مناسبات هامة ثابتة وعلى تنفيذ تلك الخطط آخذة في التحسن بسرعة.

١١ - وسيكون استمرار تدريب قوات الأمن الأفغانية والتركيز على المهارات الخاصة ومحو الأمية والتنسيق الشامل والقيادة والتحكم في صفوفها أمرا ذا أهمية على مدى الأشهر الستة المقبلة حتى يتسنى منع المتمردين من استعادة الأرض التي خسروها وكذلك ضمان نجاح انتقال المسؤولية الأمنية إلى القوات في المناطق الميدانية الرئيسية. وفي هذه المرحلة، لا تزال

جهود الشراكة وتقديم المشورة التي تضطلع بها القوة الدولية ضرورية لتعزيز التماسك الشامل للنظام الأمني ودعم استعداد الأفراد الأفغان للعمل على كل المستويات.

١٢ - ويجري تطوير نظام الرعاية الصحية لقوات الأمن الأفغانية مع التركيز على وضع برنامج لرعاية المحاربين، وهو يبرز ستة مجالات رئيسية هي: التنظيم، والأفراد، واللوجستيات، والإجلاء الطبي، والتعليم والتدريب، وإدارة النوعية.

الجيش الوطني الأفغاني

١٣ - يقدر القوام الحالي للجيش الوطني الأفغاني بما عدده ٤٦٦ ١٩٤ جنديا (في آذار/مارس ٢٠١٢)، وهو ما يشير إلى أن الجيش الوطني سيحقق على الأرجح الزيادة المستهدفة في قوامه لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في وقت مبكر بحيث يبلغ عدد أفراده ٠٠٠ ١٩٥ جندي في شهر أيار/مايو ٢٠١٢.

١٤ - وتنمو نوعية مقار ووحدات الجيش الوطني ببطء ولكن بثبات، وهي توفر للأفغان قدرةً محسنة على تخطيط وتنفيذ العمليات بشكل مستقل وعلى التصدي بفعالية لهجمات المتمردين بأقل دعم ممكن من القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وعلاوة على ذلك، يكتسب نظام التدريب في الجيش الاستقلال بشكل تدريجي مع استمراره في تحسين مهارة مدربيه وزيادة عددهم. وتواصل وزارة الدفاع في أفغانستان، بدعم من القوة الدولية، تشجيع إدماج الإناث وتوفير التدريب في مجال محو الأمية إلى المجندين الجدد وإلى أولئك الذين يؤدون الخدمة حاليا على حد سواء.

١٥ - وتواصل بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بالتعاون مع وزارة الدفاع، بذل جهودها الرامية إلى التأهيل المهني للقوة، وتقليل النقص في المهارات القيادية، وخفض معدلات تناقص القوات، وتحسين التخطيط المتعلق بالملاك والتنسيق التكتيكي وقدرات الجيش اللوجستية.

القوات الجوية الأفغانية

١٦ - يجري حاليا تطوير قدرات القوات الجوية الأفغانية وتأهيلها مهنيا. وقد حققت القوات الجوية، على مدى الأشهر الستة الماضية، مكاسب هامشية في قوام قوتها الذي بلغ ٥٠٠ ٥ فرد في أواخر آذار/مارس ٢٠١٢. والقوام المأذون به لهذه القوات يقدر بعدد ٠٠٠ ٨ فرد تحققه بحلول عام ٢٠١٦. وبالنظر إلى المهارات الفنية المطلوبة على جميع المستويات في القوات الجوية وإلى محدودية رأس المال البشري، فإن نمو القوات سيظل بطيئا. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لتحسين مواقع التدريب والهياكل

الأساسية التابعة للقوات الجوية. وبالتالي، ستظل القوات الجوية معتمدة على الدول المانحة وأشكال الدعم الأخرى حتى تصل إلى قدرتها التشغيلية الكاملة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٧ - تحافظ الشرطة الوطنية الأفغانية على زيادة مطردة في حجم قوتها، وستكون قادرة بقوامها الحالي البالغ ١٤٩ ٦٤٢ فردا (في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢) على تحقيق النمو المستهدف لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لتصل إلى ١٥٧ ٠٠٠ فرد. وتواصل الشرطة الوطنية تركيز جهودها على التجنيد مباشرة في رتبة ضباط الصف وتدريب وترقية رجال الدوريات من أجل زيادة أعداد ضباط الصف في قوامها.

١٨ - وتتحسن الفعالية التشغيلية للشرطة الوطنية بوتيرة مقبولة لمساندة عملية الانتقال. وقد ظل عدد العمليات التي تنفذ بالشراكة مع جهات أخرى كبيرا، مع تزايد نسبة العمليات التي تقودها قوات الأمن الأفغانية. واستمرت الاتجاهات الإيجابية في تصنيفات تقييم الشرطة الوطنية، حيث تزايد عدد الوحدات المصنفة ''فعالة بوجود مستشارين'' أو الحاصلة على تصنيف أفضل من ذلك. ويبدو كذلك أن نظرة جمهور الأفغان إلى الشرطة الوطنية تحسنت عموما مما يعكس تزايد الوعي بوجود قوات الأمن والاتجاهات الإيجابية عموما فيما يتعلق بالأهلية المهنية للشرطة الوطنية واستقلالها. وفي ٣ أيار/مايو استضاف وزير الداخلية مؤتمرا للشرطة بشأن مستقبل الشرطة الوطنية. وقد ركّز المؤتمر على التأهيل المهني للشرطة الوطنية والإصلاح في وزارة الداخلية وتعزيز الروابط مع قطاع القضاء. وأشار مندوبون من الشرطة الوطنية والوزارة إلى أن تركيز الشرطة ينبغي أن ينتقل، مع تحسن الحالة الأمنية، من مكافحة التمرد إلى إنفاذ القانون بشكله الأكثر تقليدية. وأشاروا أيضا إلى الدور المحوري للشرطة الوطنية في مكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان وزيادة مشاركة المرأة في المجتمع الأفغاني. وستقوم أفرقة عاملة بوضع مقترحات لتفعيل جدول أعمال المؤتمر.

١٩ - وعلى الرغم من أن هناك اعترافا متزايدا بالأدوار التي تضطلع بها المرأة في قوات الأمن الأفغانية، لا يخدم في الشرطة الوطنية سوى ١ ٣١٣ امرأة، وهو عدد يقل كثيرا عن الهدف الذي حددته وزارة الداخلية (١ ٧٥٣ امرأة في صفوفها بحلول آذار/مارس ٢٠١٢).

قوة الحماية العامة الأفغانية

٢٠ - تعكف قوة الحماية العامة الأفغانية حاليا على تسلم المهام الأمنية من الشركات الأمنية الخاصة التي حُظرت بموجب المرسوم الرئاسي الأفغاني ٦٢ في آب/

أغسطس ٢٠١٠[(أ)]. ومن أجل ضمان الانتقال الناجح للشركات الأمنية الخاصة إلى قوة الحماية العامة الأفغانية، اتفقت أيضا القوة الدولية وحكومة أفغانستان على حل مؤقت تتولى بموجبه شركات إدارة المخاطر بعض مهام الشركات الأمنية الخاصة السابقة.

٢١ - وفي منتصف آذار/مارس، مُنحت الشركات الأمنية الخاصة تمديدا لفترة تتراوح بين ٣٠ و ٩٠ يوما لنقل أنشطتها إلى قوة الحماية العامة الواحدة. وقد أتاح هذا التدبير المؤقت لمقدمي الخدمات الأمنية العمل في إطار قوة الحماية العامة حتى وهي تسعى إلى الحصول على تراخيص دائمة للعمل كشركات لإدارة المخاطر. ومكنت آلية الوصل هذه وزارة الداخلية من الالتزام بالموعد النهائي الذي حدده الرئيس كرزاي لتحويل الشركات الأمنية الخاصة إلى قوة حماية عامة بحلول ٢٠ آذار/مارس، وضمان الاستمرار في الوقت نفسه في توفير الأمن لعمليات النقل بالقوافل ومواقع الإعمار دون انقطاع. ومن المتوقع أن تكون قوة الحماية العامة جاهزة لتولي المسؤولية عن أمن القوافل ومواقع الإعمار بحلول الأسبوع الأول من آب/أغسطس ٢٠١٢. وتعمل القوة الدولية بشكل وثيق مع وزارة الداخلية لضمان اكتمال تشكيل قوة الحماية العامة مع مواصلتها تقديم الدعم في الوقت نفسه للجهود التجارية والإنمائية. ولا تزال المساعدة المقدمة من الوزارات الشريكة[(ب)] لقوة الحماية العامة بالغة الأهمية لإنجاز الانتقال الناجح للشركات الأمنية الخاصة إلى قوة الحماية العامة وتلبية الاحتياجات العامة اللازمة لتحقيق أهداف القوة بحلول آذار/مارس ٢٠١٣.

الخسائر البشرية في صفوف المدنيين

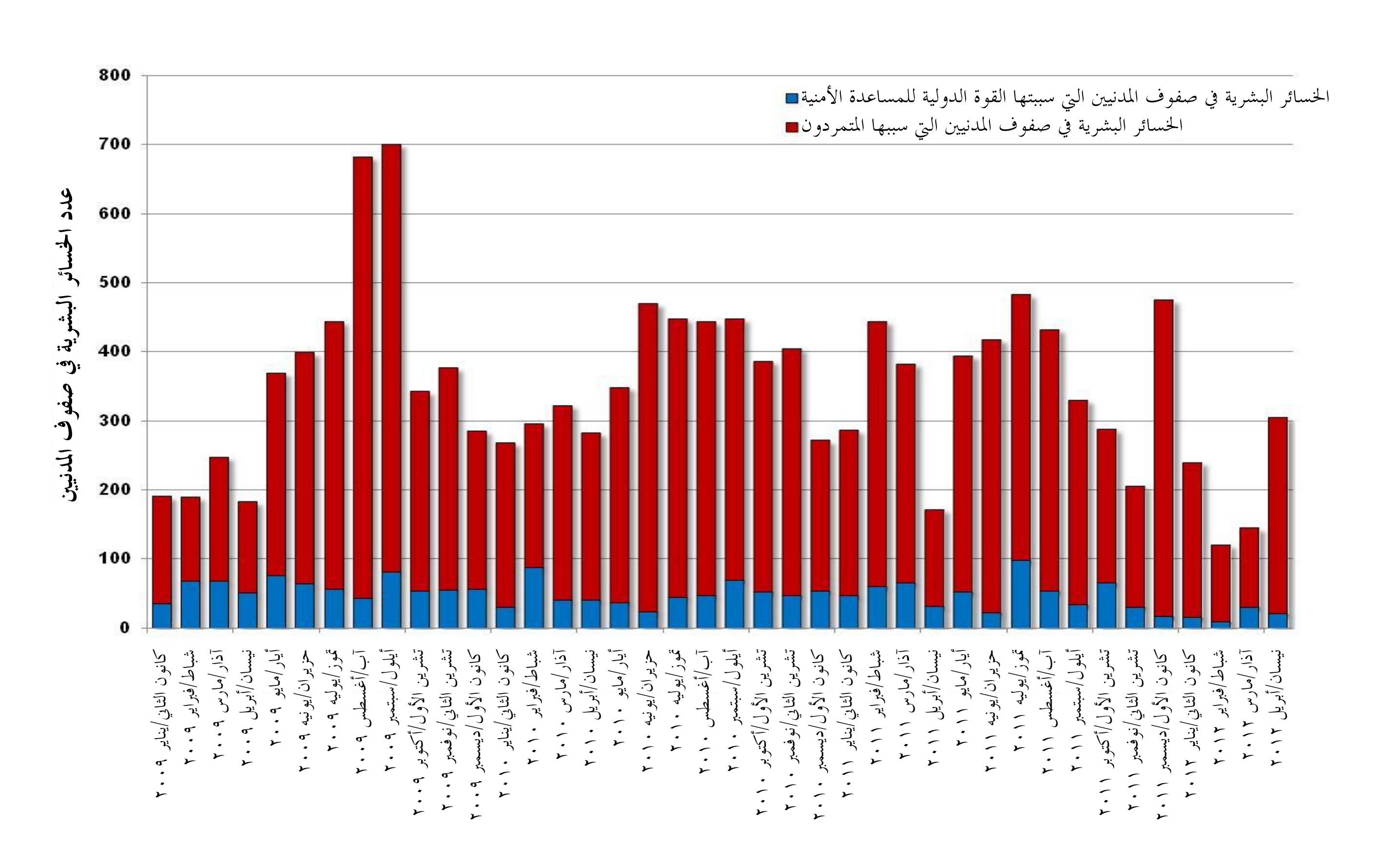
٢٢ - تثير مسألة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين قلقا بالغا لدى القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتُعتبر الحاجة إلى إدارة عواقب تلك الحوادث إدارة فعالة مطلبا حاسم الأهمية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض العدد الإجمالي للخسائر البشرية في صفوف المدنيين بنسبة ٤٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. ويتحمل المتمردون المسؤولية عن نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من جميع الحوادث التي أوقعت خسائر في صفوف

(أ) وفقا للمرسوم الرئاسي، يجب أن تنقل جميع الخدمات الأمنية المقدمة للمشاريع الإنمائية وقوافل القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى قوة الحماية العامة الأفغانية بحلول آذار/مارس ٢٠١٢، ويجب أن تنقل الخدمات الأمنية المقدمة لقواعد القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومواقع البناء في موعد لا يتجاوز آذار/مارس ٢٠١٣.

(ب) تشمل المساعدة القيام في الوقت المناسب بإصدار تأشيرات من قبل وزارة الخارجية، وتصاريح العمل من قبل وزارة العمل، وتراخيص الاتصالات من قبل وزارة الاتصالات، وتراخيص المركبات المدرعة من قبل وزارة الداخلية وذلك لتلافي أي ثغرات أمنية.

المدنيين. وقد انخفض عدد الخسائر البشرية التي سببتها القوة الدولية في صفوف المدنيين بما نسبته ٦٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. ومن الملاحظ أن عدد القتلى من المدنيين بسبب العمليات الجوية للقوة الدولية وحوادث الطرق شهد انخفاضا ملحوظا مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. غير أن المتمردين ما زالوا قادرين على استغلال الحوادث التي تُوقع خسائر في صفوف المدنيين والتلاعب بها لمصلحتهم. وتعكس الأرقام المبيّنة أدناه حوادث أوقعت خسائر في صفوف المدنيين (قتلى وجرحى) ذات صلة بالتراع، تأكد بعد التحري أنها إما من فعل القوة الدولية أو المتمردين. وتنص السياسة التي تتّبعها القوة الدولية على النظر في جميع الادعاءات ذات المصداقية التي تتعلق بإلحاق خسائر بشرية بالمدنيين.



مكافحة المخدرات

٢٤ - تواصل القوة الدولية تقديم الدعم، وفقا لولايتها، إلى البرامج والعمليات الحكومية لمكافحة المخدرات من أجل تعطيل صناعة المخدرات وما توفره من تمويل للمتمردين في أفغانستان، وتحييد أثرها والسيطرة عليها.

٢٥ - وتشير التقارير الأوليّة الواردة عن حصاد محصول الخشخاش هذا العام إلى أن مستويات زراعة الأفيون تتسق مع التوقعات الأولية ومع المستويات المسجلة في عام ٢٠١١. ومع أن المؤشرات الأولية تدل على تراجع معدل زراعة الأفيون في المناطق التي تتحسن فيها الحالة الأمنية، فإن التقارير لا تزال تشير إلى انتقال المزارعين بعيدا عن مناطق الزراعة التقليدية وتوجههم نحو مناطق نائية في أفغانستان للزراعة فيها.

٢٦ - وربما ينذر تغير مناطق زراعة الأفيون بتحول في مناطق معالجته، لأن أنشطة معالجة الأفيون والاتجار به ستتحول هي الأخرى إلى البيئات المؤاتية التي هيأها غياب قوات الأمن. فلا تزال أنشطة زراعة الأفيون ومعالجته ترتبط بانعدام الأمن. ولئن كان نطاق حركة المزارعين وأنشطة المعالجة غير معروف في الوقت الراهن، فإن هذه الحركة إنما هي نتيجة لنجاح جهود مكافحة المخدرات التي تبذلها الحكومة وقوات الأمن الأفغانية وللوجود الكبير للقوة الدولية، مما يعرقل حرية حركة المخدرات في مناطق زراعتها التقليدية.

٢٧ - ولا يزال المتمردون يتربحون من تجارة المخدرات، وقد بدأوا جباية الرسوم التي يفرضونها سنويا على حصاد الخشخاش. وتظل هذه الرسوم أكبر مصدر يدرّ الدخل لصالح عمليات المتمردين، وهي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لنشاطهم في موسم القتال. ونتيجة للضغط الناجم عن العمليات التي تنفذها حاليا قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية، فإن الإيرادات المتأتية من نواتج ما بعد الحصاد لا تزال معرضة للانقطاع. وقد أسفرت العمليات المنفذة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ عن ضبط ما يربو على ٠٠٠ ٢٠ كيلوغرام من الأفيون و ٠٠٠ ١٨ كيلوغرام من الحشيش. ورغم أن هذه الفترة شهدت ضبط كميات أقل من المخدرات والسلائف الكيميائية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١، فإنه لا يزال بالإمكان أن تسفر العمليات المنفذة في عام ٢٠١٢ عن استمرار الضغط على المتمردين وتجار المخدرات على السواء.

٢٨ - ورغم التعطل الكبير لتجارة المخدرات بجميع مظاهرها، فإن أثر ذلك على المدى البعيد سيكون معدوما ما لم تستمر العمليات الأفغانية لمكافحة المخدرات[ج] وما لم تُنفذ أحكام إدانة المتورطين فيها إذ أن مكافحة هذه التجارة لا تزال تعتمد على مدى استعداد الأفغان و قدرتهم على تنفيذ تلك العمليات. لذا، تظل البرامج الرامية إلى إعداد قوات الأمن الأفغانية وتحسين القدرات على جميع المستويات ذات أهمية حيوية لكفالة قدرة أفغانستان

(ج) ترتكز الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات على ثماني ركائز هي: توعية الجمهور، والتعاون الدولي والإقليمي، وإيجاد السبل البديلة لكسب العيش، وتخفيض الطلب، وإنفاذ القانون، والعدالة الجنائية، والقضاء على المخدرات، وبناء المؤسسات.

على الاستمرار في عمليات مكافحة المخدرات على المدى البعيد. وما لم يتم الحفاظ على الأمن والتصدي للفساد، فستظل أفغانستان مرتعا لتجارة المخدرات.

الحوكمة

٢٩ - لا تزال القوة الدولية تقدم الدعم إلى الجهود المبذولة بقيادة أفغانستان في مجال الحوكمة، ولا سيما ما يُبذل منها في مجالات رئيسية مثل عملية الانتقال وإعادة الإدماج ومكافحة الفساد وتحسين سيادة القانون. وخلال هذا الربع من العام، اشتركت قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية في تنفيذ عملية ناويد (''البشرى'') ١٣٩١ التي تولت قيادتها القوات الأفغانية ووفرت لها القوة الدولية الدعم. وترمي العملية إلى التحقيق المتزامن لأهداف الحوكمة التي ينشدها كل من القوة الدولية والحكومة، وتركيز الجهود على التصدي للفساد عن طريق بسط سيادة القانون وبناء القدرات في مجال الميزنة والربط بين مستويات الحكومة الوطنية ودون الوطنية. وخلال هذا الربع من السنة، واصلت القوة الدولية أيضا تعزيز علاقاتها مع الوزارات الحكومية والمانحين والجهات ذات المصلحة في المجتمع الدولي لكي تبقى مطّلعة على ما يبذله هؤلاء من جهود في مجالي الحوكمة والتنمية، ولتوفر لهم، وفقا لما تمليه الخطة التي اعتمدتها القوة لحملتها، معلومات يستفيدون منها في اتخاذ قرارات بشأن ما تعتبره القوة الدولية من أولوياتها الرئيسية.

٣٠ - ولا تزال العملية الانتقالية، التي شهدت تنفيذا ناجحا بقيادة أفغانية للمرحلة الثانية من مراسم الانتقال، تسير بخطى حثيثة. وبتنفيذ المرحلة الثالثة المرتقبة، ستصبح قوات الأمن الأفغانية مسؤولة عن أمن ٧٥ في المائة تقريبا من السكان الأفغان.

٣١ - ورغم انضمام عدد لا يستهان به من المتمردين (١ ٠٠٠ شخص تقريبا) إلى البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج في الفترة المشمولة بالتقرير، فإن عملية إعادة الإدماج لم تترك بعد بصمة حاسمة في أفغانستان. فعدد الأشخاص الذين أُعيد إدماجهم يزيد بقليل على ٤ ١٠٠ شخص حاليا (حتى نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢). ولم يستقطب البرنامج بعد أعدادا ذات شأن من البشتون في معاقل التمرد، ولا سيما في الجنوب. ومع ذلك، سُجلت بوادر مشجعة في القيادتين الإقليميتين الشرقية والجنوبية، حيث تضاعفت أعداد الأشخاص المعاد إدماجهم. وفي القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية، فاقت الزيادة ما نسبته ٣٠ في المائة، وفي القيادة الإقليمية الغربية شملت أنشطة إعادة الإدماج بشكل رئيسي هرات وفراه لا بادغيس التي كانت قد سجلت حتى الآن أكبر عدد من الأشخاص المعاد إدماجهم. وبدأ البرنامج يرسخ أركانه في أوروزغان وقندهار وهلمند، وفي عدد صغير من المقاطعات في منطقة القيادة الإقليمية الشرقية. ويتواصل تطوير هياكل البرنامج وقدراته، بدعم من القوة

الدوليـة، رغـم أنـه يواجـه بعـض المـصاعب علـى مـستوى أفرقـة المقاطعـات التابعـة للأمانة المشتركة.

٣٢ - وتتواصل حاليا مبادرة إرساء النزاهة التي يقودها حلف شمال الأطلسي، وجاري وضع خطط عمل لوزارتي الدفاع والداخلية تركز على تطوير القدرات في مجالي المالية وإدارة الموارد البشرية. وقد قامت قيادات رفيعة المستوى من حلف شمال الأطلسي بزيارات متكررة إلى كابل للنهوض بهذه المبادرات مع كبار المسؤولين بهاتين الوزارتين، ويُتوقع نشر الوثائق النهائية في المستقبل القريب. وتشمل مبادرات إرساء النزاهة الأخرى التي لا تزال قيد الإعداد خيارا ينص على إنشاء مركز لبرامج إرساء النزاهة في كابل.

٣٣ - وما زالت بعثة حلف شمال الأطلسي لتقديم الدعم الميداني في مجال سيادة القانون تواصل العمل مع حكومة أفغانستان لتعزيز نظام إقامة العدل في الدولة بتحسين تزويده بموظفين مؤهلين على صعيدي المقاطعات والمناطق. وما زال حوالي ١٢ في المائة من المناطق يعاني من عدم وجود المحاكم، وخاصة في مناطق القيادة الإقليمية الشرقية والقيادة الإقليمية الجنوبية والقيادة الإقليمية الجنوبية الغربية، وهناك نقص في المحاكم المتخصصة خارج المدن الكبرى.

التطور

٣٤ - بالتنسيق مع الممثل المدني السامي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، سلمت البلدان المشاركة في أفرقة إعادة إعمار المقاطعات المشمولة بالمرحلتين الأولى والثانية خطط تطور مهامها، التي أقرها ورصدها المجلس المشترك بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي المعني بعملية الانتقال. ووفقا لخطط التطور تلك، قام فريق إعادة إعمار المقاطعات السويدي - الفنلندي في بلخ بإغلاق مكاتبه في سامانغان وساري بول في عام ٢٠١١، أعاد في آذار/مارس ٢٠١٢ تسمية الفريق رسميا فريقَ دعم الانتقال. كما أنجز الفريق الاستشاري الألماني في مقاطعة تاخار عملياته وجرى تخفيضه تدريجيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعربت السويد وألمانيا عن اعتزامهما مواصلة تقديم الدعم لتلك المقاطعات على أساس مؤقت. وقد قارب التحضير للمرحلة الثالثة من العملية الانتقالية على الاكتمال، وبدأت البلدان المشاركة في أفرقة إعادة إعمار المقاطعات المتوقع أن تشملها المرحلة الثالثة التخطيط لتطور مهام تلك الأفرقة.

٣٥ - وبالتوازي مع العملية الانتقالية، ساهم تحسن قدرة قوات الأمن الأفغانية في توفير الاستقرار والأمن في مناطق مشاريع الهياكل الأساسية. وإضافة إلى ذلك، كان استخدام الشرطة المحلية الأفغانية على طول الطريق ٦١١ في مقاطعة هلمند عاملا مهما أدى إلى

تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء وادي سانجين، مما أتاح إمكانية الوصول وحسّن الأوضاع الأمنية في سد كاجاكي، وهو المصدر الرئيسي للكهرباء في المقاطعات الجنوبية. وعلاوة على ذلك، استمر في منطقة القيادة الإقليمية الشرقية بناءُ خط نقل الطاقة بجهد ١١٠ كيلو فولت بين ناغلو وجلال أباد دونما انقطاع منذ انتشار قوات الأمن الأفغانية وأفراد الأمن المجتمعي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

الأطفال المتضررون من التراع المسلح

٣٦ - التزمت القوة الدولية (بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان) وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بالتعاون من أجل دعم حكومة أفغانستان في تنفيذ خطة عمل الحكومة والأمم المتحدة التي وُقِّعت في ١١ كانون الثاني/يناير لوقف ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك إجراءات لمنع تجنيد القُصَّر في قوات الأمن الأفغانية، والاعتداء الجنسي، والعنف الجنسي، وقتل الأطفال وتشويههم.

٣٧ - وقد اشتركت القوة الدولية وبعثة الأمم المتحدة معا في اتخاذ عدة خطوات عملية وملموسة، ولا سيما في مجال دعم المؤسسات الأفغانية في تنفيذ خطة العمل. ومن تلك الخطوات ما يلي:

(أ) وجه قائد القوة الدولية وحدات القوة إلى الإبلاغ عن حوادث تجنيد القُصَّر في قوات الأمن الأفغانية، أو غيرها من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال؛

(ب) في منظور أوسع، يدعم التوجيه التكتيكي من القائد هذه المسألة، مع التركيز بشكل خاص على حماية السكان الأفغان من عواقب التراع؛

(ج) تقدم القوة الدولية دعما ماليا إلى وزارة الداخلية الأفغانية لوضع وتنفيذ حملة وطنية للتوعية بغرض منع تجنيد القُصَّر. وتشمل الحملة نشر أدلة موجزة لجميع أفراد قوات الأمن الأفغانية، وإطلاق حملات باستخدام لوحات إعلانية، واستخدام الرسائل الإذاعية والتلفزيونية.

٣٨ - وما زالت القوة الدولية ملتزمة بدعمها لرصد الانتهاكات لحظر تجنيد القصر أو أي انتهاك آخر ضد الأطفال ترتكبه عناصر مسلحة، والإبلاغ عن تلك الحوادث.

قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمنظور الجنساني

٣٩ - تلتزم القوة الدولية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة به. وقد أدرجت المنظور الجنساني في وثائق التخطيط للعمليات في جميع فروع سلسلة

القيادة. وخطة القائد التشغيلية لها مرفق عن الشؤون الجنسانية يحدد كيفية تنفيذ المنظور الجنساني، الذي يشمل الرجال والنساء والفتيات والفتيان، في إطار الحملة بصفة عامة. وينص هذا المرفق أيضا على وجوب مراعاة وجهات نظر المرأة الأفغانية على وجه التحديد في جميع عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية نظرا لما لها من مكانة تاريخية واجتماعية وثقافية. وإضافة إلى ذلك، صدر العديد من الأوامر المجزأة لدعم عدد من المبادرات، من بينها مبادرة تركز على زيادة عدد النساء في قوات الأمن الأفغانية وتعزيز قدراتها على التعامل مع الإناث.

٤٠ - ولضمان معالجة المنظورات الجنسانية والتعامل معها، عينت القوة الدولية في كامل هيكلها موظفين منهم مستشارو الشؤون الجنسانية، ومستشارو الشؤون الجنسانية الميدانيون، ومنسقو الشؤون الجنسانية إضافة إلى الموظفين والأفرقة التكتيكية التي تتعامل مع الإناث.

٤١ - وعززت القوة الدولية الحوار مع المرأة الأفغانية وزادته بطرائق منها على سبيل المثال مجالس الشورى الأمنية للإناث.

٤٢ - وتدعم القوة الدولية الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إدماج المنظور الجنساني والتوعية به في صفوف قوات الأمن الأفغانية كافة، وهي ملتزمة بالاستمرار في رصد التقدم المحرز في هذا المجال والإبلاغ عنه ودعمه.
